

الائتلاف والمناسبة في الأبنية المصرفية بين الصيغ الحاكمة والمعاني المرادة

بدر عبد العزيز مجر المرشدي

أستاذ النحو والصرف المساعد

جامعة شقراء

المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر بتاريخ ١٢/٢٦/١٤٣٩هـ، وقبل للنشر بتاريخ ١/٢٤/١٤٤٠هـ)

الائتلاف والمناسبة في الأبنية الصرفية بين الصيغ الحاكمة والمعاني المرادة

بدر عبد العزيز مجر المرشدي

أستاذ النحو والصرف المساعد

جامعة شقراء

المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة

تناول هذا البحث ظاهرة من الظواهر الصرفية المهمة، هي ظاهرة: (الائتلاف والمناسبة في الأبنية الصرفية بين الصيغ الحاكمة والمعاني المرادة) وهو في مجمله رصد للعلاقة القائمة بين البنية الصرفية والمعنى الموضوع لها، وأسباب هذه العلاقة وصورها وقواعدها الحاكمة؛ مثل: الخفة والثقل، وتقوية الضعيف، وإضعاف القوي، وتكثير الحروف لتكثير المعنى، وتطبيق هذه القواعد على علامات المثى والجموع، وغير ذلك مما هو ماثوث في مظانه في كتب الأقدمين.

الكلمات المفنحية: الائتلاف، المناسبة، البنية الصرفية، المعاني، الظواهر الصرفية، الصيغ الحاكمة، الصرف.

The Integration and Suitability of Morphological Structures between Regulating Forms and Intended Meanings

Badr AbdulAziz Mejr Almorshdy

Assistant Professor of Grammar and Syntax
Shaqra University
Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

This paper addresses the important morphological phenomenon of the integration and suitability of morphological structures between regulating forms and intended meanings. It sums up the relations of the morphological structures, their assigned meanings, causes, forms, and rules such as stressing, un-stressing, and germination and its applications on the dual and plural forms ...etc., published in classical books.

Keywords: Alliance, Suitability, Morphological Structure, Meanings, Morphological phenomena, Governing Patterns, Morphology, Rules.

مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على معلم البشرية، أفصح من نطق بالضاد.. أما بعد:

فإن علم الصرف من العلوم الأساسية التي قامت خدمة للغة العربية، وهو يحتل المنزلة الأولى في خدمة هذه اللغة من حيث الأهمية، ولا ضير في أن تقدم النحو على الصرف في كثير من المؤلفات، فذلك له أسباب أخرى، ولا يعكس ذلك قلة الاهتمام بالصرف، فالصرف يمس الجانب الأول في التركيب والكلام، وهو بنية الكلمة، والنحو يمس جانب التركيب، وهو تالٍ للبنية؛ ولهذا فالخطأ في البنية خفي غير ظاهر، ولا مخرج له، بخلاف الخطأ في التركيب النحوي فإنه يُحتمل عليه بالتسكين لأجل الوقف.

هذا ولا يخفى على كل ذي بصر سديد وفهم ثاقب أن علماءنا القدامى قد أولوا الصرف عناية فائقة في مصنفاتهم، وإن لم يفرّدوا له تصانيفاً مستقلة عن النحو، ولا شك أنهم أصلوا وقعدوا للسان العربي؛ فوضعوا قواعد حاكمة للصيغ الصرفية، كما وضعوا قواعد حاكمة للتراكيب النحوية؛ لتكون هذه وتلك أدلة هادية لمن أراد أن يسير في ركب العربية الشريفة، وإن لم يكن من أهلها.

وقد جرى المؤسسون لضوابط وأحكام اللسان العربي في وصف اللغة وتفسيرها مجرى الدقة والإحكام؛ ليثبتوا أن نمة اتساقاً وانسجاماً وائتلافاً وتناسقاً وتناسباً، ولحمة جامعة، ووشيجة متصلة بين العربية ومعانيها في موادها المعجمية، وأبوابها النحوية، وصيغها الصرفية، وأن هذا الائتلاف والتناسق والتناسب من أهم سماتها المميزة.

ومن أمثلة استدلال الصرفيين على ما يتعلق بالائتلاف - بين البنية الصرفية والمعنى الذي وضعت له - أنهم وضعوا تقارب الحروف لتقارب المعاني فقاربوا مثلاً بين الفعلين (أزّ) و(هزّ) في المعنى لتقاربهما في الصوت. يقول ابن جني معلقاً على قول الله ﷻ: {أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْذُهُمْ أَرْأُو؟} (مريم: ٨٣) أي تزعجهم إلى معاصي الله: هذا في معنى تهزهم هزاً، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ؛ لأنك قد تهزّ ما لا بال له كالجدع وساق الشجرة (ابن جني، ١٣٧١: ٢ / ١٤٦)، فوضعوا الأقوى للأقوى والأخف للأخف. ومن ذلك أيضاً أنهم قاربوا بين حروف الفعلين (حَمَسَ وَحَبَسَ) لتقاربهما في الدلالة، فقالوا: حبستُ الشيء، وحمستُ الشرُّ إذا اشتد، والتقاؤهما أن الشئيين إذا حبس أحدهما صاحبه تمانعا وتعازراً فكان ذلك كالشر يقع بينهما (ابن جني، ١٣٧١: ٢ / ١٤٧).

ومن ذلك أيضاً مقاربتهم في وضع حروف الأفعال (جَبَلٌ وَجَبُنٌ وَجَبَرٌ) لتقاربها في موضع واحد، وهو الائتلاف والتماسك، ومنه سمي الجبل جبلاً لشدته وقوته، وجَبُنٌ إذا استمسك وتوقف وتجمع، ومنه جبرت العَظْمُ، ونحوه إذا قوّيته (ابن جني، ١٣٧١: ٢ / ١٤٩).

ومن الائتلاف في الأبواب النحوية أنهم وضعوا لها أسماء تناسب معانيها؛ فسموا المبتدأ مبتدأ؛ لأن الكلام يبدأ به، وسموا الخبر خبراً؛ لأنه يخبر به عن المبتدأ، وسموا الفاعل فاعلاً؛ لأنه يقوم بالفعل أو يتصف به، وسموا المفعول به كذلك؛ لأن الحدث واقع عليه، وسموا الحال حالاً؛ لأنها تبين حال صاحبها، وسموا المفعول له بذلك؛ لأنه علة وقوع الحدث، وسموا الظرف بذلك؛ لأنه وعاء الحدث، وسموا المفعول معه بذلك؛ لدلالته على المعية والمصاحبة ... إلخ.

ومن رعاية الائتلاف بين الأبنية الصرفية والمعاني الموضوعية لها: وضعهم المصادر التي على وزن (فَعْلان) لمعاني الاضطراب والحركة، يقول سيبويه: "ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النزوان والنقزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ... ومثل هذا الغليان لأنه زعزعة وتحرك، ومثله الغثيان لأنه تجيش نفسه وتثور، ومثله الخطران واللمعان لأن هذا اضطراب وتحرك، ومثل ذلك اللهبان والوهجان لأنه تحرك الحر وتؤوره فإنما هو بمنزلة الغليان" (سيبويه، ١٤٠٢: ١٤/٤).

ومن ذلك أنهم خالفوا بين وزن (أَفْعَلْ وَفَعْلٌ) لاختلافهما في قلة الحدث وكثرته، فجعلوا المخفف للقليل، والمضغف للكثير، فقالوا: "أغلقت الباب، وغلقت الأبواب حين كثروا العامل ... وإن قلت: أغلقت الأبواب كان غريباً جداً" (سيبويه ١٤٠٢: ٦٣/٤).

ومن ذلك أيضاً بناؤهم وزن (فَعَلَ وَفَعَّلَ) للدلالة على القلة والكثرة مثل: كَسَرْتُ وَقَطَعْتُ إذا لم ترد كثرة العمل، فإن أردت الكثرة قلت: كَسَرْتُ وَقَطَعْتُ (سيبويه، ١٤٠٢: ٦٤/٤).

ومن ذلك أنهم بنوا المصادر الرباعية المضغفة التي على وزن (فَعْلَلٌ) نحو الزعزعة والقلقلة والصلصلة والققعقة للتكرير، وبنوا المصادر التي على وزن (فَعْلَى) نحو البَشَكَى والجَمَزَى والوَلَقَى للسرعة... فجعلوا المثال المكرر - أعني باب القلقة - والمثال الذي توالى حركاته للأفعال التي توالى الحركات فيها (ابن جني، ١٣٧١: ١٥٣/٢).

ومن ذلك أيضاً أنهم جعلوا وزن (اسْتَفْعَلْ) في أكثر الأمر للطلب نحو: استسقى واستطعم واستوهب واستقدم عمراً واستصرخ جعفرًا، وإنما جعلوه للطلب؛ لما فيه من تقدم حروف زائدة على الأصول، كما يتقدم الطلب الفعل، وجعلوا الأفعال الواقعة من غير طلب إنما تفتح حروفها الأصول، أو ما ضارع الأصول (ابن جني، ١٣٧١: ١٥٣/٢).

وقد نصَّ ابن جني على وجود هذا الأصل ورعايته في لغة العرب، وعقد بابين جردهما له في (خصائصه) هما: باب (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)، وباب (إمساس الألفاظ أشباه المعاني) (ابن جني ١٣٧١: ١٤٥/٢ - ١٥٢).

وكل ما سبق ذكره وغيره كثير يدل دلالة واضحة على أن اللغويين والنحاة العرب عُنوا عناية كبيرة بإثبات ائتلاف الألفاظ مع المعاني؛ ولذا قال الإمام السيوطي: "أما أهل اللغة والعربية فقد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني" (السيوطي، ١٤١٨: ٤٧/١) وهم إذ يُصدرون هذا التقرير يصدرون عن نظرٍ ثاقبٍ،

وفهم مستحكم للعلاقة القائمة بين العربية والدلالات المعنوية التي وضعت لها؛ ولذا نرى كثيراً منهم يصنف في الأسباب والعلل؛ لإثبات هذا التناسق بين الألفاظ والمعاني، وإيمائه عنها وائتلافه معها^(١).

وهذا الائتلاف يكاد يكون سلوكاً لغوياً عاماً وضع له الأقدمون قواعد حاكمة لضبط التوازن والمناسبة بين الكلمات خفة وثقلاً، كما في تقدير الضمة على الياء والواو في المضارع المعتل الآخر بالواو أو بالياء نحو: (يُعوي ويدعو)، وكما في حذف الهمزة الزائدة في الماضي، كما في (أكرم) إذا دخلت عليه همزة المضارعة فيصير (أأكرم) فتحذف إحدى الهمزتين تخفيفاً، وكحذف الضمة والكسرة من الاسم المنقوص إذا كان نكرة مرفوعاً أو مجروراً نحو قولك: (أنت هادٍ للخير) حيث حذفت الضمة منعاً للثقل، فالحذف هنا سلوك لغوي يؤدي إلى خفة اللفظ وسهولته من أثر الثقل الناشئ عن العلامة الإعرابية فتحقق الائتلاف لأجل رفع هذا الثقل.

ومن ذلك أيضاً المبادلة بين الحركة والسكون، كما في بناء الماضي المتصل بضمير رفع متحرك في نحو: (كتبتُ) على السكون لكرامة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة (ابن عقيل ١٤٠٠: ٩٦/٢) إذ لو كانت حروف الكلمة كلها متحركة لصعب النطق بها، ولو كانت كلها ساكنة لاستحال النطق بها، وبسبب الائتلاف بين الساكن والمتحرك تحقق التوازن والتساوي، وهذا يدل على دقة اللغة ومرونتها وجمالها.

وقد لفت نظري وجذب انتباهي ما وجدته من العلاقات القائمة بين المباني الصرفية والمعاني الموضوعة لها، والقواعد التي حكمت هذه العلاقة، وضبطت صورها ومن ثمَّ كان هذا البحث: (الائتلاف والمناسبة في الأبنية الصرفية بين الصيغ الحاكمة والمعاني المرادة).

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة هذا البحث في دقة مادته العلمية وتفرُّقها في مظانها من ناحية، وعدم التعييد له من ناحية أخرى إلا إماماً، مع كونه يعالج ظاهرة من الظواهر الصرفية المهمة؛ هي ظاهرة علاقة الصيغ الصرفية بالمعاني التي وُضعت لها، ومدى ملائمة هذه الصيغ لهذه المعاني، هذه العلاقة التي أشار إليها ابن جني إشارة موجزة في (خصائصه) في البابين الذين عقدهما لها، وهما باب: (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) وباب: (إمساس الألفاظ أشباه المعاني) (ابن جني ١٣٧١: ١٤٥/٢ - ١٥٢) ❖.

* أشار غير واحد من النحاة إلى هذه الظاهرة، إشارات عابرة لم تصل إلى حد التعييد أو الإشارة إليه، ويبقى ابن جني هو أول من قَعَد لها، ووضع لها العنوانين الذين سبقت الإشارة إليهما (تصاقب الألفاظ...، وإمساس الألفاظ...) ومن المصنفات التي تعرضت لظاهرة الائتلاف والمناسبة: الإيضاح في علل النحو: للزجاجي (٢٣٧ هـ) وعلل النحو: لابن الوراق (٢٨١ هـ) وسر صناعة الإعراب: لابن جني (٣٩٢ هـ) واللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبري (٦١٦ هـ)، وأسرار العربية، والإنصاف في مسائل الخلاف: لابن الأنباري (٥٧٧ هـ) وغير ذلك من الكتب التي لا يكاد يخلو كتاب منها من التعرض لفكرة الائتلاف والتناسق والصلات الدلالية بين البنى الصرفية ومعانيها الخاصة.

نساؤلات البحث

- إذا كانت هذه الظاهرة تعالج قضية مهمة جداً في البنية الصرفية؛ للكشف عن مدى ملاءمتها للمعاني الموضوعية لها فثمة تساؤلات تطرح نفسها بين يدي البحث رغبة في إجابته عنها، يمكن بلورتها فيما يأتي:
- 1- هل قصد واضع اللغة إلى العلاقة بين الألفاظ ومعانيها؟ أم أنها أمر اعتباطي؟
 - 2- هل كان لإثبات هذه الظاهرة منهج متكامل، وقواعد منتظمة عند القدماء؟
 - 3- هل القواعد الحاكمة للائتلاف والمناسبة كانت قطعية؟ أم اجتهادية؟
 - 4- هل ظاهرة الائتلاف والمناسبة مطردة في الأبنية الصرفية على امتدادها؟

أهمية البحث

- تتجلى أهمية الدراسة في أنها محاولة للكشف عن ظاهرة تراثية أصيلة مرتبطة بما وراء الصورة الظاهرة للقاعدة إلى علل وضعها، ومن ثمّ تجلت أهمية هذا البحث فيما يأتي:
- 1- محاولة للكشف عن جانب بديع من جوانب الصرف العربي الذي أُنهم بالجفاف والبرودة ومنطقية القواعد.
 - 2- محاولة للربط بين القاعدة الحاكمة، والمعنى الفني الموضوع لها.
 - 3- تسليط الضوء على الدور الفعال الذي قام به النحاة العرب، وبيان مدى اهتمامهم بما وراء القواعد المنطقية التي تحكم اللسان العربي.

مصطلحات البحث:

- 1- الائتلاف والمناسبة.
- 2- الأبنية الصرفية.
- 3- الصيغ الصرفية الحاكمة.
- 4- المعاني الإضافية للصيغ الصرفية.

منهج البحث

وللوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها فسوف يسير هذا البحث في تناوله وعرض مادته داخل إطار المنهجين: الوصفي، والتحليلي، وذلك بالعمد إلى تحليل الظاهرة قيد الدراسة (الائتلاف والمناسبة) ووصفها، مع التطبيق على مختارات من الصيغ الصرفية الممثلة بها، والكشف عن طاقاتها الدلالية ببيان معانيها التي استعملها العرب المحتج بقولهم فيها، مع مراعاة أن التعرّض للصيغ الصرفية، ومحاولة ربطها بالمعنى الوظيفي سوف يكون مقروناً ببعض نصوص النحاة واللغويين - ما أمكن ذلك.

خطة البحث

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يتكون من:
مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول

القواعد الحاكمة لائتلاف المباني والمعاني



أولاً - الخفة والثقل:

تأتلف الكلمات في العربية مع الضوابط الفنية التي تحكم اللسان العربي، فالعربي يميل إلى الخفة في بناء الكلمات التي تكثر حروفها، فيستعيضوا بالخفة عن كثرة الحروف، ومن ثمّ وضع النحاة جملة من القواعد الفنية التي تحكم الصيغ لتأتلف مع الأغراض التي أرادوها، ومن هذه القواعد الخفة والثقل وتتمثلان فيما يلي:

١- الخفة والثقل في الحروف والحركات:

هناك حركتان ثقيلتان، وحركتان خفيفتان، فأما الثقيلتان فهما: (الضمة والكسرة) والضمة أثقلهما، قال ابن الشجري: "الكسرة أخت الضمة في الثقل، والكسرة دون الضمة" (ابن الشجري، ١٤١٣: ١٨٩/٢) وأما الخفيفتان فالفتحة والسكون قال السيوطي: الضمة والكسرة مستثقلتان مباينتان للسكون، والفتحة قريبة من السكون بدلالة أن العرب تفر إلى الفتحة كما تفر إلى السكون من الضمة والكسرة، وذلك أنهم يقولون في: (غرفة) (غُرْفَات) وفي (كِسْرَة) (كِسِرَات) ثم إنهم يستثقلون توالي الضمتين والكسرتين فيهربون عنهما تارة إلى الفتح فيقولون: (غُرْفَات وكِسِرَات)، وأخرى إلى السكون فيقولون: (غُرْفَات وكِسِرَات) أفلا ترى كيف سوّوا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما فعُرف أن بين الفتحة والسكون مناسبة. (السيوطي، ١٤٠٦: ١٩٥/١).

ومن ذلك أنهم كَسَرُوا (فَاعِل) على (فَعْلَة) إذا كان صحيح العين نحو: (كافر وكَفْرَة)، وكذلك إذا كان معتل العين؛ لقوتها في الاعتلال عن اللام نحو: (خَائِنٌ وَخَوْنَةٌ) بينما يُكَسَّرُ معتل اللام من (فاعل) على (فَعْلَة) نحو: (قاضي وقُضَاة) لأن أصلها (قُضُوَة) فاعتدوا باعتلال اللام لأنه أضعف من العين فجاء مخالفاً للصحيح، ولم يحفلوا باعتلال العين لقوتها بالتقدم؛ ولذا لحقت بالصحيح (ابن جني، ١٣٧١: ٤٨٤/٢)، وهنا يظهر الائتلاف في أنهم جعلوا للضعيف وهو معتل اللام الضمة على فائه ليثقل بها، وجعلوا للثقل القوي صحيح العين، أو معتلها الفتحة على فائه ليخف بها فظهر أن ثقل الضمة وخفة الفتحة كان حاكما في الائتلاف بينهما هنا.

٢- الخفة والثقل في الفعل والاسم:

الفعل أثقل من الاسم لأنه فرع عليه؛ ولأن الفعل يحتاج إلى الاسم لكي يظهر معناه بخلاف الاسم فإنه قد يقوم بنفسه ولا يحتاج إلى الفعل، يقول سيبويه: "الأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا فمن ثمّ لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون ألا ترى أن الفعل لا يد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل فتقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا (سيبويه، ١٤٠٢: ٢٠/١ - ٢١) فقوله: إن الأسماء هي الأولى يدل على أنها الأصل، والأصل أخف من الفرع.

ومن أسباب ثقل الفعل - أيضا - أنه يدل على حدث و زمن، ويحتاج إلى فاعل ومفعول أو أكثر، يقول السيوطي: ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث والزمان، ولوازمه الفاعل والتصرف وغيره، وأما الاسم فخفته؛ لأنه يدل على مسمى واحد، ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه. (السيوطي، ١٤٠٦: ١٧٥/١).

ويظهر الائتلاف هنا في تقسيم العلامات بين الاسم والفعل، إذ لما كانت الأفعال أثقل من الأسماء اختصت بالجزم، وهو الأخف؛ لأنه حذف للحركة أو الحرف، أما الاسم الذي هو الأخف فاختص بالجبر وهو الأثقل؛ ليظهر أن القاعدة الحاكمة لهذا النوع من الائتلاف هي الموازنة بين إعطاء الثقل العلامة الخفيفة وإعطاء الخفيف العلامة الثقيلة.

٣- الخفة والثقل في المذكر والمؤنث:

المذكر أخف من المؤنث لأنه أصل، والمؤنث فرع عليه، والأصل أخف والفرع أثقل، قال سيبويه: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول وهو أشد تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير" (سيبويه، ١٤٠٢: ٢٢/١).

ومن صور الائتلاف بين البنية، والدلالة في التذكير والتأنيث أن هاء التأنيث تسقط من العدد المؤنث في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة وتثبت في العدد المذكر نحو قولك: حضر ثلاثة رجال، وخمس نسوة، فأثبتوا التاء مع المذكر لأنه الأخف، وحذفوها من المؤنث لأنه الأثقل؛ طلبا للألفة بين الحالين.

٤- الخفة والثقل في الجمع والمفرد:

الجمع أثقل من المفرد؛ لأن الجمع ثقيل لفظا ومعنى، قال الرضي: "الجمع ثقيل لفظا ومعنى؛ فيستثقل فيه أدنى ثقل". (الرضي، ١٤٠٢: ٩٠/٢)، ويرجع ثقله المعنوي إلى فرعيته على المفرد؛ لأن المفرد هو الأصل وهو الأول كما يقول سيبويه: "اعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع؛ لأن الواحد أول". (سيبويه، ١٤٠٢: ٢٢/١) ويرجع ثقله المعنوي - أيضا - إلى دلالاته على الجمع التي تثقل كلما زاد عدد أفراد الجمع؛ ولذا كان المفرد أخف من المثني وكلاهما أخف من الجمع؛ لأن الدلالة فيهما محدودة محصورة، وجمع القلة أخف دلاليًا من جمع الكثرة؛ لأنه كلما زاد العدد زاد الثقل الدلالي؛ لانشغال الذهن بمحاولة حصر أفرادها، أما ثقله اللفظي فراجع إلى طول صيغته عن مفرده في الغالب.

ومن صور الائتلاف المحكومة بخفة المفرد وثقل الجمع أن الاسم الخماسي نحو: (سفرجل) رغم ثقله لطوله، وكثرة حروفه إلا أنه لا يحذف منه شيء؛ وذلك لخفة المفرد، فإذا جمع زاد ثقلا فحذف منه ما يخفف هذا الثقل الذي نشأ عن جمعه، وكان حذف الحرف الأخير أولى؛ لأنه مصدر الثقل وذلك نحو: سفارج جمع سفرجل، وفرازد جمع فرزدق، وأبرز النتائج التي ظهرت في سلوك اللغة من جراء ثقل الجمع أن التخفيف يكثر في الجمع بالحذف أو بالتغيير، وذلك؛ لأن "التخفيف في الجمع أولى منه في المفرد للثقل الوارد في الجمع؛ لدلالاته على

العدد الكثير". (الرضي، ١٤٠٢: ٩٠/٢) ولهذا فالتقل في الجمع قد أباح حذف بعض الحروف أو الحركات من الكلمة عند جمعها.

٥- المعرفة أثقل من النكرة:

النكرة أخف من المعرفة؛ لأنها الأصل، والمعرفة فرع عليها، قال سيبويه: "أعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة؛ لأن النكرة أولى ثم يدخل عليها ما تعرف به فمن ثم أكثر الكلام ينصرف للنكرة". (سيبويه، ١٤٠٢: ٢٢/١) وقول سيبويه: إن أكثر الكلام ينصرف للنكرة فيه دليل على أن النكرة أخف من المعرفة، ولذا حدث الانتلاف بين البنية والدلالة من جهة أن النكرة شاعت في كلامهم لخفتها وقلت المعرفة في كلامهم لثقلها، وهذا الانتلاف بين كثرة الخفيف، وقلة الثقل شيء تميزت به العربية.

ويبدو أيضاً أن النكرة تفيد الشيوخ والإبهام، وما كان كذلك لا تعدو دلالاته أن يكون مسمى لشيء لا ينشغل الذهن به، أما المعارف فهي محددة ومخصصة، وما كان كذلك ينشغل الذهن به وبأوصافه، وانشغال الذهن وكده هو الثقل المعنوي الذي تنوء به المعارف وتسلم منه النكرات، قال الزجاجي: "النكرات من الأسماء أخف من المعارف؛ لأنه إذا ذكر الواحد منها دل على مسمى تحته بغير فكر في تحصيله دون سائر من يشركه فيه، ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني رجل) فليس للسامع فكر في تحصيله؛ لأنه واحد من جنس، وإذا قلت: (جاءني محمد) ذكرت واحداً معروفاً، فسبيله أن يحصله بعينه من سائر من قد يشركه في التسمية، وإلا لم يكن لذلك معنى". (الزجاجي، ١٣٩٩: ١٠٠).

ثانياً - قلة الثقل، وكثرة الخفيف:

لا شك أن ما ثقل من الكلمات والتراكيب قلَّ في كلام العرب، وأكبر دليل على ذلك أنهم تركوا الحوشي من الألفاظ والثقل منها؛ فلم يستعملوه إلا نادراً، وعلى العكس من ذلك أكثروا من استعمال الخفيف؛ فجعلوا للثقل قلة الاستعمال، وجعلوا للخفيف كثرة الاستعمال، وإذا احتاج الناطقون باللغة إلى الإكثار من استعمال لفظ أو تركيب سعوا إلى تخفيفه أولاً؛ ليكثر على ألسنتهم بعد ذلك، فالتخفيف يكون عند الحاجة إلى استعمال اللفظ بكثرة وبعدها يدور على الألسنة، وإلى ذلك أشار السيوطي نقلاً عن ابن فلاح في شرحه على المغني بقوله: "المصدر الذي يجب إضمار فعله إنما يجب إضماره لكثرة الاستعمال، ومعنى كثرة الاستعمال أنه تقرر في أذهانهم أنهم لو استعملوها لكثرت استعمالها فخففوها بالحذف، وجعلوا المصدر عوضاً منها" (السيوطي، ١٤٠٦: ٣١٠/٢). وهذا ما أكده ابن الدهان فيما نقله عنه السيوطي فقال: "ذهب الأخفش إلى أن ما غيّر لكثرة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه، وعلمت أنه لا بد من استعماله فابتدؤا بتغييره، علماً بأنه لا بد من كثرة استعماله الداعية إلى تغييره". (السيوطي، ١٤٠٦: ٣١٠/٢).

أما ابن يعيش فإنه يقول: بخلاف ذلك، حيث يرى أن اللفظ يستعمل بكثرة أولاً حتى يؤدي تداوله على الألسنة إلى خفته، يقول: "أعلم أن اللفظ إذا كثر على ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت

الكثرة يتفاوت التخفيف" (ابن يعيش ٩٤/٩). وقد أكد ذلك خلال كلامه عن خفة الاسم وثقل الفعل، فقال: "وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً، وإذا كثر استعماله خف على الألسنة لكثرة تداوله؛ ألا ترى أن العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلّة استعماله، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلّة استعماله". (ابن يعيش ٥٧/١).

ويرى البحث أن الصواب مع أصحاب الرأي الأول الذي يرى أن الناطقين إذا ما شعروا بالحاجة إلى استخدام لفظ بكثرة سعوا إلى تخفيفه أولاً، وما ذهب إليه ابن يعيش من أن تداول الكلام، وكثرة استخدامه يكون أولاً ثم يأتي التخفيف بعد، فلا شأن له بالتخفيف المقصود هنا، فقد خلط ابن يعيش بين نوعين من الخفة: خفة نطق اللغة ككل إذا تمرس بها اللسان، وخفة بعض الكلمات والتراكيب لكثرة الاستخدام إذ صعوبة لغة العرب على الأعجمي ترجع إلى أنه لم يتعود النطق بها، ومن ثمّ فهي صعبة عليه خفيفها وثقلها، والعربي شأنه كذلك مع لغة العجم.

ومن صور الائتلاف أنهم بنوا (أين) على الفتح لكثرة الاستعمال إذ لو حركت بالكسر - على أصل التقاء الساكنين - لانضاف ثقل الكسر إلى ثقل الياء التي قبل الآخر، وهي مما يكثر استعماله فكان يؤدي ذلك إلى استعمال الثقيل (السيوطي، ١٤٠٦: ٣٠٧/٢).

ثالثاً - تقوية الضعيف، وإضعاف القوي:

"العرب تضعف الأقوى، وتقوي الأضعف تصرُّفاً وتلعباً". (ابن جني، ١٤٠٨: ١٠٦) فقد سلكت اللغة مسلكاً متوائماً حين سعت إلى تقوية الضعيف بأن أعطته مسوغاً للقوة لم يكن له، فمن ذلك مثلاً: إعمال الاسم عمل الفعل؛ إذ الاسم في الأصل لا يقوى على العمل؛ لأنه ضعيف ومن ثمّ أعطته اللغة قوة حينما أجازت لبعض الأسماء أن تعمل عمل الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول وما شابههما؛ ولذا قال السيوطي: إن إعمال الأسماء ليس أصلاً فيها، وذلك لأنّ العمل معنى قوي زائد على شرط الاسمية. (السيوطي، ١٤٠٦: ٣١١/١).

وقد سلكت اللغة المسلك نفسه حين سعت إلى إضعاف القوي بأن سلّبت مسوغ قوة كان يتوفر فيه، ومن أمثلة إضعاف القوي ما ذكره ابن جني، حيث قال: ومن إضعاف الأقوى منع فعل التعجب التصرف أو تقديم مفعوله عليه، وكذلك (نعم وبئس وعسى)، وكذلك (لله درك) أصله المصدر ثمّ مُنح المصدرية، وكذلك ما لا ينصرف أصله الانصراف، وكذلك مبنيّ الأسماء أصله الإعراب (ابن جني، ١٤٠٨: ١٠٦).

رابعاً - نكثير الحروف لنكثير المعنى:

الزيادة في المبنى من أجل الزيادة في المعنى قاعدة من القواعد الحاكمة لائتلاف اللفظ والمعنى في العربية؛ فقد جعلت كثرة الحروف للمعنى الكثير، وقلة الحروف للمعنى القليل، وقد اهتم ابن جني بهذا النوع من الائتلاف، وجعل له باباً في خصائصه أسماء (قوة اللفظ لقوة المعنى)، ومدحه بقوله: "هذا فصل من العربية حسن، منه قولهم: خَشُنْ واخشوشن، فمعنى خَشُنْ دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرار العين وزيادة الواو ... وكذلك

قولهم: أعشب المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: اعشوشب... ومثله باب: (فَعَلَ وافتعل) نحو: قَدَرَ واقتدر فاقتدر أقوى معنى من قولهم قَدَرَ، قال الله ﷻ: {كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخَذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ} (القمر: ٤٢). فمقتدر هنا أوفق من قادر؛ من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ. (ابن جني، ١٤٠٨: ٣ / ٢٦٤)، ومن ذلك - أيضا - قولهم: رجل جميل ووضيء، فإذا أرادوا المبالغة قالوا: جُمَالٌ ووضَاءٌ، فزادوا في اللفظ (هذه الزيادة لزيادة معناه، وكذلك حسن وحسان) (ابن جني، ١٤٠٨: ٣ / ٢٦٦).

ومن ذلك الأفعال التي تأتي على وزن (فَعَلَ) نحو: قَطَعَ وكسَّرَ مما هو مضعف العين، وكأن زيادة المعنى فيه ترجع إلى الزيادة التي دخلت عين فعله، وكثيرا ما تدخل الزيادة في العين، ويلحق بذلك كما يقول ابن جني: "تضعيف الاسم الذي ليس بوصف، نحو: (قُبِّرَ وَثُمَّرَ وَحُمِّرَ)^٢ فدل ذلك على سعة زيادة العين، فأما قولهم: (خُطَّافٌ) وإن كان اسما فإنه لاحق بالصفة في إفادة معنى الكثرة؛ ألا تراه موضوعا لكثرة الاختطاف به، وكذلك (سِكِّينٌ) إنما هو موضوع لكثرة تسكين الذابح به وكذلك البزَّار والعطَّار ونحو ذلك؛ إنما هي لكثرة تعاطي هذه الأشياء، وإن لم تكن مأخوذة من الفعل. (ابن جني، ١٤٠٨: ٣ / ٢٦٧ - ٢٦٨).

ومثل ذلك ما ذكره ابن يعيش في الحذف والزيادة في اسم الإشارة، يقول: "ذا إشارة إلى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأن حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر فإذا أرادوا الإشارة إلى مُتَّحٍ متباعد زادوا الكاف، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه فقالوا: ذاك فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: ذلك، واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى" (ابن يعيش، ٣ / ١٣٥).

وقد ذهب السيوطي إلى اعتبار هذه القاعدة فذكرها في أشباهه تحت عنوان: (تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى) وذكر أمثلة نقلها عن ابن جني، ثم قال: "وبعد فإن كانت الألفاظ أدلة على المعاني، ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة به زيادة المعنى له، وكذلك إذا انْحُرِفَ به عن سمتة وهدية كان ذلك دليلا على حدث متجدد له. (السيوطي، ١٤٠٦: ١ / ٣٥١).

ثم استثنى باب (التصغير) من هذه القاعدة؛ إذ إنَّ هذه القاعدة تنعكس معه؛ فتكثر الحروف وتقل المعاني؛ ولذا وضع له السيوطي عنواناً فقال: (ما خرج عن قاعدة تكثير المبني يدل على تكثير المعنى) وذكر التصغير، فقال: وخرج عن هذه القاعدة باب التصغير فإنه زادت فيه الحروف وقل فيه المعنى (السيوطي، ١٤٠٦: ١ / ٣٥١).

وسوف يسوق البحث بعض مظاهر الانتلاف بين البنية والدلالة في بعض الصيغ الصرفية بشيء من التفصيل.

^٢ القُبْرُ: نوع من الطيور، واحدته قبرة، و الثُّمْرُ: جمع التمر، و الحُمْرُ: طائر أصغر من العصفور.

المبحث الثاني

مظاهر الائتلاف في الصرف العربي



بعد دراسة باب المثى والجمع السالم في كتب النحو ظهرت صور من الائتلاف أردت أن أتاولها بالدراسة

فيما يلي:

أولاً - الائتلاف في المثى، وجمع المفرد السالم:

بين المثى، وجمع السلامة للذكور أنماط من الائتلاف صنعتها اللغة لتحقيق التوازن بين الثقل من ناحية

والخفة من ناحية أخرى، وقد ظهر هذا فيما يلي:

كسر نون المثى، وفتح نون الجمع؛ وذلك لأن المثى أخف فجعل له الأثقل وهو كسر النون، والجمع أثقل

فجعل له الأخف وهو فتح النون، قال السيوطي: "قال ابن فلاح في المغني: إنما كسرت نون التثنية، وفتحت نون

الجمع؛ لأن التثنية أخف من الجمع، والكسرة أثقل من الفتحة، فخص الأخف بالأثقل، والأثقل بالأخف".

(السيوطي، ١٤٠٦: ٢٥٣/١).

لما كسرت نون المثى فتح ما قبل ياء التثنية، ولما فتحت نون الجمع كُسر ما قبل ياء الجمع لتقع الياء بين

مكسور ومفتوح، وبين مفتوح ومكسور؛ ولأن التثنية أكثر فخصت بالفتح لكثرتها، وخص الجمع بالكسر

لقلته طلباً لتعادل الكثرة مع الخفيف، والقلة مع الثقيل. (السيوطي، ١٤٠٦: ٢٥٥/١).

١- الألف علامة رفع في المثى، والواو علامة رفع في الجمع، لما كانت نون المثى مكسورة، والكسرة

ثقيلة جعل معها الألف علامة لرفع المثى؛ وذلك لخفتها ونون الجمع مفتوحة، وبالفتحة خفيفة فجعل لها الواو علامة

لرفع جمع السلامة للمذكر؛ وذلك لثقلها، وهذا ائتلاف واضح بين البنية والدلالة المعنوية التي وضعت من أجلها،

حيث جعل للأثقل - وهو النون المكسورة في المثى - علامة الرفع الأخف وهي الألف، وجعل للأخف وهو النون

المفتوحة - في جمع السلامة المذكر - علامة الرفع الأثقل وهي الواو "فحصل الاعتدال في المثى بخفة الألف وثقل

الكسرة، وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة، وأما الياء فيهما فطارئة للإعراب" (الرضي ١٤١٧: ١٢٧/١).

وقيل: "خصوا التثنية في حال الرفع بالألف، والجمع السالم بالواو... لأن التثنية أكثر من الجمع؛ لأنها تدخل

على من يعقل، وعلى ما لا يعقل، وعلى الحيوان وعلى غير الحيوان من الجماد والنبات، بخلاف الجمع السالم فإنه

في الأصل لأولي العلم خاصة؛ فلما كانت التثنية أكثر، والجمع أقل جعلوا الأخف وهو الألف للأكثر، والأثقل

وهو الواو للأقل". (الأنباري، ١٤١٥: ٦٥).

٢- لما كان المثى أخف من الجمع السالم كان أكثر منه" وذلك لأن كل ما يجوز جمعه جمعاً سائماً

يجوز تثنيته، وليس كل ما يجوز تثنيته يجوز أن يجمع جمع السلامة، فجعلت الألف فيما يكثر استعماله لخفتها؛

لأنهم يعتقدون بتخفيف ما يكثر على ألسنتهم" (ابن يعيش، ١٣٩/٤)، وهذا ما أكده شمس الدين الكيشي بقوله: "وخص الألف بالتثنية، والواو بالجمع تكثيراً للخصيف، وتقليلاً للثقل". (القرشي، ١٤٠٧: ٩٧) وإنما فعلوا ذلك لضرب من الائتلاف بين البنية والدلالة.

ثانياً - الائتلاف في جمعي المذكر، والمؤنث السالمين:

كما وجد للمفرد المذكر جمع سالم، وجد للمفردة المؤنثة جمع سالم، ويلحظ أن ثمة ائتلافاً بين الجمعيتين أو تساويهما؛ فقد دخل في المذكر من جمع السلامة حرفا مد ولين هما (الواو والياء) ودخل في جمع المؤنث حرف مد ولين وهو (الألف) فاختيرت الألف في جمع السلامة للمؤنث؛ لخفتها وثقل هذا الجمع، ودخلت الواو أو الياء في جمع المذكر؛ لثقلها وخفة هذا الجمع، فجعلوا الأخف وهو الألف للأثقل وهو جمع المؤنث، وجعلوا الأثقل وهو الواو أو الياء للأخف وهو جمع المذكر؛ ليحدث الائتلاف بين بنية كل واحد من الجمعيتين وما يناسبه معنوياً. ويظهر الائتلاف بين بنية الجمعيتين من جهة أخرى، وهي أنه كما حُمِلَ النصب على الجر في جمع المذكر فنصب وجر بالياء حُمِلَ النصب على الجر في جمع المؤنث فنُصِبَ وجرُّ بالكسرة، وإنما وجب حمل النصب على الجر في جمع المؤنث؛ لأنه لما وجب حمله عليه في جمع المذكر الذي هو الأصل وجب أيضاً حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع؛ حملاً للفرع على الأصل. (الأنباري، ١٤١٥: ٧٥) وفي هذا ائتلاف ومناسبة ظاهرة بين كل جمع وما وُضِعَ له.

ثالثاً - الائتلاف بين أبنية جموع النكسير ومعانيها:

للجمع المكسر صيغ ينفاس عليها، وهذه الصيغ سماعية، منها ما هو للكثرة وهي جموع كثيرة منها: صيغة (فُعْل) كصُحْف وأُتُنْ وَعُمْد، و(فُعْلَة) كفُزَاة وسَعَاة، و(فُعْل) ككُرْكَع وسُجْد وعُزْل، و(فُعْل) ككُحْمُر وشُهْب، و(فُعَال) كجبال وكلات وحياض، و(فُعُول) ككعوب وعيون وبيوت، وصيغ كثيرة غيرها. ومنها ما هو للقلة، وهي أربع صيغ هي: (أَفْعَلَة) كأغذية وأدوية، و(أَفْعُل) كأرْجُل وألْسُن، و(فُعْلَة) كصبية ونسوة، و(أَفْعَال) كأبطال وأسيف (الأندلسي، ١٤١٨: ٤٢٠).

ولا يعني هنا حصر هذه الصيغ وإنما الذي يعنيها هو إظهار بعض صور الخفة التي تصنعها اللغة بغرض التخفيف من الثقل اللفظي الناجم عن انشغال الذهن بمحاولة حصر العدد في هذا الجمع للائتلاف بين اللفظ والدلالة الموضوعية له؛ لأن صيغ الجمع غالباً ما تكون أطول من صيغ مفرداتها، والطول ثقل، ومن مظاهر الائتلاف في صيغ جموع النكسير ما يلي:

- ١- الائتلاف في أبنية جموع الكثرة، ومنها ما يلي:
- أ- صيغة (فُعْل) :

يُكسر على (فُعْل) ما كان رباعياً صحيح اللام، وقبل لامة مدة زائدة أو غير زائدة، فإن كانت المدة ألفاً لزم أن يكون الاسم غير مضاعف نحو: كتاب وكُتُب، وأتان وأُتُن، فإن كانت عينه واواً وجب تسكينها نحو:

سوار وسُور وسواك وسُوك وخوان وخون، ولا يجوز أن تتحرك إلا في ضرورة الشعر. (عباس حسن، ٦٤٣/٤) والتسكين في اللغة أخف من الضم، وهو يناسب ثقل الجمع؛ إذ لو لم تسكن الواو لزاد الجمع ثقلاً؛ لأن الضمة مستثقلة جدا على الواو؛ لأنها حركة من جنسها، بخلاف الياء.

فإن كانت عينه ياء كُسِّرَ على (فُعَل) ولم تسكن الياء نحو: عيان وعُين، ويظهر الائتلاف بين الأجوف الواوي والأجوف اليائي في أن اللغة جعلت للأثقل - وهو الأجوف الواوي - الأخف وهو بناء (فُعَل) بسكون العين، وجعلت للأخف - وهو الأجوف اليائي - الأثقل عند التكسير وهو بناء (فُعَل) بضم العين، وكما يجوز تسكين عين (فُعَل) مع الواوي يجوز أيضاً تسكينها مع الرباعي المزيد بالمدة قبل اللام حتى إذا كانت عينه حرفاً صحيحاً نحو: كتاب وكُتِبَ وكُتِبَ، وأتان وأُتِنَ وأُتِنَ، ويأتي تسكين العين هنا لإحداث الائتلاف بين ثقل الجمع والخفة المرادة.

ب- صيغة (فُعَلَة):

كل وصف مذكر عاقل معتل اللام بالواو أو الياء على وزن (فاعل) فإنه يُكسّر على (فُعَلَة) نحو: رامٍ ورُماة، وساعٍ وسُعاة، وغازٍ وغزاه، والأصل رُمِيَّة وسُعِيَّة وغُرُوة، فلما تحرك حرف العلة - الواو أو الياء - وانفتح ما قبله قلب ألفا والألف أخف من أختيها الواو والياء، وهذه الخفة تناسب ثقل الجمع، فإذا كان المفرد وصفاً لمذكر عاقل على (فاعل) صحيح اللام فإنه يُكسّر على (فُعَلَة) نحو: عاجز وعَجَزَة، وفاسق وفَسَقَة، وهذه المخالفة بين صحيح اللام ومعتلها أحدث تناسباً واضحاً في الصيغتين؛ إذ إن تكسير معتل اللام على (فُعَلَة) أحدث ثقلاً بالضمة التي دخلته، وهذا الثقل ناسب الخفة الحاصلة من قلب الواو أو الياء، وهما ثقيلتان إلى الألف وهي أخف منهما، بخلاف الصحيح اللام فإن تكسيه على (فُعَلَة) مناسب له لأن حروفه صحيحة، يقول الرضي: "وإذا كُسِّرَ على (فُعَلَة) في المعتل اللام يضم الفاء لتعتدل الكلمة بالأثقل في أولها والخفة بالقلب في الأخير" (الرضي، ١٤١٧: ١٥٦/٢).

ج- صيغة (فُعَل):

ما كان وصفاً صحيح العين على (فاعل) فإنه قد يُكسّر على (فُعَل) نحو: شاهد وشُهَد، وساجد وسُجَد، ونائم ونُوم، وما كان من ذلك معتل العين بالواو نحو: صائم وصُوم، وقائم وقُوم، وقد كُسِّروه أيضاً على صِيَمٍ وقِيَمٍ بقلب الواو إلى ياء في الجمع، وفي هذا الوجه ائتلاف وتناسب وقع بحصول الخفة الناتجة عن قلب الواو الثقيلة إلى الياء التي هي أخف منها في الجمع لفظاً ومعنى.

د- صيغة (فُعَال) و (فُعُول):

ما كان اسماً على (فُعَل) كُسِّرَ في الكثرة على فِعَالٍ وفُعُولٍ، ولكن تكسيه على فِعُولٍ أكثر قال الرضي "اعلم أن (فُعَلًا) يُكسّر في الكثرة على (فِعَالٍ و فِعُولٍ) و(فِعُولٍ) أكثر، كبروج وبرود وجنود". (الرضي، ١٤١٧: ٩٤/٢) وما كان اسماً على (فُعَل) كسر في الكثرة على فِعَالٍ و فُعُولٍ أيضاً، ولكن تكسيه على فِعَالٍ أكثر قال الرضي: "ما كان على (فُعَل) تقول في كثرته: (فِعَالٍ و فِعُولٍ) في غير الأجوف و(الفِعَال) أكثر". (الرضي، ١٤١٧: ٩٦/٢).

ومن مظاهر الائتلاف في الأبنية: أن بناء (فُعَل) أخف من بناء (فَعَل) لسكون عين الأول، وتحرك الثاني، فأعطي للأخف بناء الكثرة الأثقل وهو (فُعُول)، وذلك في الغالب عند تكسييره، وأعطي للأثقل بناء الكثرة الأخف وهو بناء (فعال) عند تكسييره غالباً.

وما كان اسماً على (فُعَل) يكسر - كما ذكرنا - على (فُعُول وِفَعَال) و(فُعُول) أكثر، ولكن ما كان منه مضاعفاً فإنه يكسر على (فِعَال) في الأعم الأغلب، قال الرضي: "وِفَعَال في المضاعف كثير". (الرضي، ١٤١٧: ٩٤/٢)، وذلك نحو: مُدَّ ومِدَاد، وَخُفَّ وِخْفَاف، وَعِشَّ وَعِشَاش، وتكسييره على هذا النحو فيه ائتلاف وتناسب؛ لأن المضاعف ثقيل فجعل له البناء الأخف عند تكسييره وهو بناء (فِعَال) وغير المضاعف من (فُعَل) خفيف فجعل له البناء الأثقل عند تكسييره وهو بناء (فُعُول).

ويظهر الائتلاف في الأبنية أيضاً في الصيغ التي على بناء (فُعَل وِفَعَل) في الأسماء إذ يُكسَّر كل منهما - إذا كان أجوفَ واوياً - على (فعال) نحو: ثوب وثياب وريح ورياح، ويكسر كل منهما - إذا كان أجوفَ يائياً - على (فُعُول) نحو: سيل و سيول، و جيد و جيود، وفي هذا ائتلاف ومناسبة ظاهرة في البناءين حيث جعل للأجوف الواوي البناء الأخف (فِعَال) وللأجوف اليائي البناء الأثقل (فُعُول) وذلك حتى لا يزداد التثقل ثقلاً عند جمعه؛ إذ "الجمع ثقيل لفظاً ومعنى فيستثقل فيه أدنى ثقل". (الرضي، ١٤١٧: ٩٠/٢).

ويظهر الائتلاف أيضاً في تكسير هاتين الصيغتين (فُعُول وِفَعَال) حينما يكسر عليهما الاسم الذي على وزن (فُعَل) نحو: فلس وعين و (فَعْلَة) نحو: جَفَنَة وقَصْعَة، إذ يكثر الأول على (فُعُول) ويكثر الثاني على (فِعَال) فنقول: فلوس وعيون، وجفان وقصاع، ويُلاحظ أن بناء (فَعْلَة) أثقل من بناء (فُعَل) للزيادة التي في لفظة (التأنيث)، وبهذا يثبت الائتلاف بين البنية والمعنى حيث جعل للبناء الأثقل (فَعْلَة) البناء الأخف عند تكسييره (فعال) وجعل للبناء الأخف وهو بناء (فعل) البناء الأثقل (فُعُول) عند تكسييره قال الرضي: "وإنما غلب في (فَعْلَة) (فعال) دون (فُعُول) لأنه أخف البناءين" (الرضي، ١٤١٧: ١٠١/٢).

هـ - صيغة (فَعَالِل) و (فَعَالِيل):

الرباعي لثقله بكثرة حروفه لم يتصرفوا فيه تصرفهم في الثلاثي، فلم يضعوا له في التكسير إلا مثالا واحداً قالوا به جميع أبنية الرباعي القليل والكثير وهو (فَعَالِل)، وما كان على طريقته مما ثالثه ألف بعدها حرفان، وذلك نحو: ثعلب وثعالب، وبرثن^٣ وبراثن، وضيضع وضيضادع.

ولما كان ذو الأصول الرباعية ثقيلًا جعلوا له بناء واحداً في التكسير؛ لأن تكسييره يزيده ثقلاً، والعرب لا تكثر من الصيغ والأبنية ما كان ثقيلًا حتى لا يتداول على ألسنتهم إلا في حدود الحاجة الملحة، وفي هذا يظهر الائتلاف والمناسبة في صياغة الأبنية الصرفية.

^٣ البرثن من السباع والطير كالأصابع من الإنسان، والمخلب ظفر البرثن.

ويلحق الخماسيُّ إذا أُريد تكسيـره بالرباعيِّ في تكسيـره على (فعالل) إلا أنهم حذفوا منه الحرف الأخير، بشرط أن يكون ما قبل آخره حرفاً صحيحاً، وذلك لأن الاسم الخماسي طويل كثير الحروف نحو: سفرجل وفرزدق إذ يقال في جمعهما: سفارج و فرازد، يقول ابن يعيش: "علم أنه لا يجوز جمع الخماسي لإفراطه في الثقل بطوله وكثرة حروفه وبُعده عن المثال المعتدل وهو الثلاثي، وتكسيـره يزيد ثقلاً بزيادة ألف الجمع فكروهوا تكسيـره لذلك، فإذا أُريد تكسيـره حذفوا منه حرفاً وردوه إلى الأربعة، وذلك الحرف الآخر، وإنما حذفوا الآخر لوجهين، أحدهما: أن الجمع لا يسلم حتى ينتهي إليه، فلا يكون له موضع، والثاني: أن الحرف الآخر هو الذي أثقل الكلمة فلولا الخامس ما كان ثقيلًا" (ابن يعيش، ٣٩/٥).

فإذا كان ما قبل آخره حرف مدّ ولين، نحو: عصفور وقنديل وقرطاس، لم يحذف، بل يكثر على (فعاليل) نحو: عصافير وقناديل وقراطيس. (الصبان، ١٤١٧: ٢٠٧/٤)، وإنما حذف الحرف من الصيغة الأولى ولم يحذف من هذه - وهي أكثر منها -؛ لأن "الجمع يُعتبر وزنه بوزن واحده، ويتبعه في أصالة الحروف وعدم أصالتها" (الأشموني، ١٤١٩: ٤٧١/١) ومن ثمَّ يظهر التلاؤم في الجمع بمراعاة أحوال اللفظ من حيث الخفة والثقل والأصالة وعدمها.

٢- الائتلاف في أبنية جموع القلة:

أ- صيغة (أفعل):

ما كان معتل اللام من (فعل) فإنه يكسر في القلة على (أفعل) نحو: دلو وأدل، وجرو وأجر، فجعل على أصله الواوي في المفرد، ثم قلبت الواو إلى ياء في الجمع؛ لأن الأصل أدلو وأجرو على زنة (أفعل) فكسر ما قبل الواو فانقلبت ياء، قال الصيرمي: "الإعراب يستقل على الواو فيحذف، فإذا بقيت الواو ساكنة وقبلها ضمة كُسر ما قبلها فتقلب الواو ياء". (الصيرمي، ١٤٠٢: ٨٢٦/٢)، ويظهر مما سبق أن المفرد وهو الأخف جعل بالواو وهي الأثقل، والجمع وهو الأثقل جعل بالياء وهي الأخف ائتلافاً وتناسباً، ولهذا أشار العكبري معقباً على حديث الربيع بنت معوذ: (أتيت النبي - صلى الله عليه وسلم - بقناع فيه رطب وأجر زغب) قائلاً: "الصواب الذي لا معدل عنه أن يروى (وأجر) بكسر الراء؛ لأنه جمع جرو وهو الصغير من القثاء والرمان ونحوهما، وجمعه أجر، مثل: دلو وأدل، وحقو وأحق، وكان الأصل أجرو مثل: فلس وأفلس فأبدلت الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء؛ فرارا من ثقل الواو بعد الضمة" (العكبري، ١٩٩٠: ٣٦٣).

ب- صيغة (أفعله):

ما كان اسماً مذكراً على وزن (فعال أو فعال أو فعال) كُسر في القلة على (أفعله) نحو: فدان وأفدنة، وحمار وأحمرة، وغراب وأغربة، أما إذا كان الاسم مؤنثاً فإنه يكسر في القلة على (أفعل) نحو: عناق وأعنق، وذراع وأذرع يقول الرضي: "وأثبتوا التاء في جمع قلة المذكر فقالوا: (أفعله) وحذفوها من جمع قلة المؤنث فقالوا: (أفعل) كما في العدد" (الرضي، ١٤١٧: ١٨٨/٢).

وبهذا يتضح الائتلاف بين الصيغ في أن المذكر وهو الأخف جعلت له التاء في جمعه ليثقل، والمؤنث وهو الأثقل حذفت منه التاء ليخف، كما هو في العدد من جهة المطابقة.

ويكسر على (أفْعلة) كذلك كل اسم مضعف على وزن (فَعَال) كخلال وأخلة وعنان وأعنة في القلة والكثرة؛ ولأن التضعيف ثقل فلم يتوسع العرب في تكسيه تكسير كثرة، وإنما كسروه على (أفْعلة) المختصة بجموع القلة، يقول الرضي: "والمضاعف منه لا يجيء إلا على (أفْعلة) في القلة والكثرة نحو: خلال وأخلة وعنان وأعنة؛ لاستثقالهم التضعيف" (الرضي، ١٤١٧: ١٨٨/٢) وبهذا أيضا يظهر الائتلاف في مراعاة حال الأبنية وما يناسبها من حيث الخفة والثقل.

ج- صيغة (أفْعَال):

مما كسر على بناء (أفْعَال) في القلة والكثرة كل ما كان على وزن (فَعَل) نحو: كَبِدٌ وأكباد، وفَخْدٌ وأفخاذ، وكذلك ما كان على وزن (فَعَل) مضعفا نحو: فَنَنٌ وأفنان، ومدد وأمداد، وكذلك المعتل اللام من (فَعَل) كرحا وأرحاء، وقفا وأقفا كل ذلك في القلة والكثرة، وقلما يجاوز العرب هذا الجمع. (السراج، ١٤١٧: ٤٣٧/٢)، وإنما بنوا ذلك على (أفْعَال) ولم يبنوه على (فَعُول) فقالوا في كبد وفنن وغيرهما: كبود وفنون "كراهية الضمة على الواو، فلما ثقل ذلك بنوه على (أفْعَال)". (سبويه، ١٤٠٢: ٥٨٦/٢) في القلة والكثرة، وبهذا تظهر مراعاة العرب الائتلاف بين الصيغ الصرفية حين عدلوا عن الثقل الكائن في صيغة (فَعُول) إلى الخفة الكائنة في صيغة (أفْعَال).

د- صيغة (فَعْلَة):

لا يعرف لهذه الصيغة مفردات مقيسة، وإنما يعرف عنها أنها مسموعة في جمع مفردات معدودة بعضها على وزن (فَعَل) نحو: ولد وولدة، وفتى وفتية، أو على وزن (فَعَل) نحو: شيخ وشيخة، ثور وثيرة، أو على وزن (فَعَل) نحو: ثى وثية، أو على وزن (فَعَال) نحو: غزال وغزلة، أو على وزن (فَعَال) غلام وغلمة، وبعض صيغ أخرى لا ضابط لها. (عباس حسن، ٦٣٧/٤) ولما كانت هذه الصيغة ثقيلة في جمع كل مفرداتها كانت مسموعة قليلة غير مقيسة.

رابعا - الائتلاف في نكسیر الإسع الممدود:

إذا وقعت ألف التانيث الممدودة رابعة نحو: (صحراء وعذراء) كان الأصل أن تجمع على (صحاريّ و عذارِيّ) لأنه يلزم أن تقلب الألف في صحراء وعذراء ونحوهما إلى ياء في الجمع لانكسار ما قبل الألف كما قلبت في (قراطيس) جمع قرطاس، وإذا قلبت الألف إلى ياء عادت الهمزة في آخر الممدود إلى ألف كما كانت في الأصل، ثم قلبت إلى ياء لسكون الياء قبلها، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، ثم أدغمت الياء في الياء فصارت: صحراريّ وعذارِيّ. (ابن جني، ٨٧/١) قال الشاعر:

لقد أغدو على أشق رَيْفَتَالُ الصَّحَارِيَّأُ

^٤ البيت من بحر الهزج، وهو للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، والأشقر من الخيل: الذي حمرة صافية، ويغتال: يهلك، وقد استعاره لقطع المسافة بسرعة شديدة؛ لأن معنى الاغتيال مغاطلة القتل والإسراع في قتله، ينظر: شرح الشافية: ١٦٢ / ٢، وشرح المفصل: ٨٥ / ٥.

ونظراً للثقل الذي آلت إليه مثل هذه الكلمات لطولها، ولأنها جمع فقد تحذف الياء الأولى، والحذف خفة تناسب ثقل الجمع لأنه "يستثقل في الجموع ما لا يستثقل في الأحاد". (ابن الشجري، ١٤١٣: ٢/٢٠٦) وقد تسعى اللغة إلى مزيد من التخفيف من أجل مزيد من الائتلاف والتناسب بين الكلمات الثقيلة بالطول والجمع والتأنيث، فبعد أن حُفِضت الكلمة بحذف الياء الأولى أحدثت تخفيفاً آخر بإبدال الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، والألف أخف من الياء، والفتحة أخف من الكسرة فصارت صحارى وغازى بوزن (فعالي). (الأنباري، ١٤٢٤: ٢/٦٧٣).

وإذا كانت ألف التأنيث خامسة نحو: خنفساء و قاصعاء وكُسْرُ كان أثقل للزيادة في طول البنية والجمع والتأنيث، فائتلفت البنية مع معناها بحذف الألف، فجمع على خنافس وقواصع تخفيفاً.

خامسا - الائتلاف في نكسیر الاسم المقصور :

الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة يجمع على (الفعالي والفعالي) نحو: الدعوى تجمع على الدعاوي والدعاوى ولكن الصفة منه لا تجمع إلا على (فعالي) نحو: حُبلى حبالى، وخنثى خنثى والألف في (فعالي) مبدلة من الياء، قال ابن يعيش: "وليس الألف في (حبالى) كالألف في (حُبلى) لأن الألف في حُبلى للتأنيث، والألف في (حبالى) منقلبة عن ياء؛ لأنه جمع على منهاج (جعافر) وما بعد الألف في (جعافر) لا يكون إلا مكسوراً، فلما انكسر ما قبل الياء في (حبالى) انقلبت ياء فصار في التقدير: (حبالى) فأبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً؛ لأن الألف أخف في اللفظ". (ابن يعيش، ٥٨/٥)، ومن خلال ما سبق يظهر لنا الائتلاف من جهتين:

الأولى: الخفة الحاصلة من إبدال الكسرة فتحة، والياء ألفاً لتناسب الألف ثقل الجمع.

والثانية: أن الوصف الذي ألفه مقصورة أثقل من الاسم الذي هو كذلك، فجعل للوصف وهو الأثقل الأخف وهو وجوب التكسير على (فعالي)، وهي الصيغة الأثقل؛ لوجود الكسرة والياء في آخرها، قال الرضي معلقاً على هذا: "وإنما وجب في الوصف الذي ألفه مقصورة قلب الياء في الجمع ألفاً دون الاسم؛ لأن الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى فالتخفيف به أنسب". (الرضي، ١٤١٧: ٢/١٦٠).

سادسا - الائتلاف في جمع الاسم المنسوب :

الاسم المنسوب إذا جمع جمعاً أقصى فإنه تلحقه التاء في آخره وجوباً، نحو: أشعثي وأشاعثة، ومُهَلبي ومهالبة، وفي هذا الجمع نوعان من التناسب:

الأول: هو أن الجمع ثقيل لفظاً ومعنى، فلا يمكن أن تلحقه ياء النسب التي كانت موجودة في مفرد؛ لذا فقد تناسب كل جمع فيه ياء النسب، فحذفت منه هذه الياء لتحدث الخفة والائتلاف مع ثقل الجمع.

الثاني: هو العوض؛ فقد حذف من هذا الجمع ياء النسب التي كانت في مفرد، وعوض عنها (التاء) في آخر الجمع وجوباً، فحذف من الكلمة شيء ودخل عليها شيء، وفي هذا ائتلاف ومناسبة بين البنية الصرفية والمراد منها، قال الرضي: "والتاء عند سيبويه في جمع المنسوب عوض من ياء النسب المحذوفة في الجمع حذفاً لازماً، وإنما حذفت منه لكون أقصى الجموع ثقيلًا لفظاً ومعنى فلا يركب إذا ركب، وجعل مع شيء كاسم واحد إلا مع ما هو خفيف، والتاء أخف من الياء المشددة وبينهما مناسبة؛ فلذا اختيرت للعوض". (الرضي، ١٤١٧: ٢/١٨٨).

الخاتمة

بعد هذا العرض الموجز لهذه الظاهرة كشف لنا هذا البحث عن جانب مهم من جوانب الدقة والإحكام في هذه اللغة العظيمة، ظهر هذا الجانب جلياً من خلال القواعد التي وضعها النحاة لضبط الانتلاف والمناسبة بين البنية الصرفية والمعاني التي وضعت لها من ناحية، ومناسبتها للذوق السليم والمنطق العقلي الرصين من ناحية أخرى؛ حيث اهتم نحاة العربية بأن تكون البنية الصرفية مناسبة للذوق السليم الذي يحب الخفة والتيسير ويكره الثقل والتعقيد، فضبطوا البنية الصرفية ضبطاً يتناسب وهذا المبدأ العام، فقووا البنى الضعيفة، وأضعفوا البنى القوية، وقللوا الكثيرة وكثروا الخفيفة، وحكموا بتكثير المعاني لتكثير الحروف... إلخ، ولم تكن هذه القواعد ناشئة من فراغ، أو مخالفة لقواعد المنطق والذوق، وإنما جاءت متسقة مع الذوق اللغوي، والاستعمال العربي، ومتسقة مع بقية القواعد المنظمة لجوهر اللغة، وأظن أنني توصلت في هذا البحث - على الرغم من صغره - على نتائج من أهمها ما يلي:

- ١- إثبات أن الانتلاف والمناسبة ظاهرة متكاملة اتكأت عليها الدراسات النحوية بمستوياتها المختلفة، وقد نتجت هذه الظاهرة عن الاستخدام اللغوي فقعد لها النحاة القواعد التي تحكمها.
 - ٢- تجسيد هذه الظاهرة لكلام العرب نطقاً وتعقيداً، وهي عبارة عن التوازن الكامن في كلمات اللغة عند تغييرها من حالة إلى أخرى - مع مراعاتها أحياناً للمعاني التي تغيرت الكلمة من أجلها - فالكلمات الثقيلة ثقلاً لفظياً أو معنوياً قد روعي فيها جانب الخفة في السلوك اللغوي للناطقين والمقعدين لها عند التصرف فيها بالثنية أو الجمع أو النسب أو غير ذلك، والكلمات الخفيفة خفة لفظية أو معنوية يكون لها من القواعد السلوكية عكس ما للكلمة الثقيلة؛ بحيث يراعى عند التصرف في اللفظ ألا يؤدي هذا التصرف - في اللفظ الثقيل - إلى ثقل آخر يضاف إلى الثقل الموجود، فتراعى الخفة للفظ الثقيل، والثقل للفظ الخفيف حتى يتفق اللفظان ويتناسبا ويتوازنا.
 - ٣- أن الحذف في الصيغ الصرفية سواء كان لحرف أو لحركة إنما يتم في أكثر أحواله طلباً للخفة، بشرط ألا يكون الحذف مخلاً بشكل الكلمة مع وجود قرينة تدل على المحذوف لعدم الإخلال بالمعنى، وظهر أن كثيراً من أسباب حذف الحروف ارتباطاً وثيقاً بفكرة الخفة والثقل، مثل: الحذف لثقل التقاء الساكنين أو عدم التجانس بين الحروف والحركات، أو ثقل تتابع المتحركات أو ثقل التقاء المتماثلين أو غير ذلك.
 - ٤- أن البناء في كلمات اللغة قائم على مراعاة المناسبة بين الحروف والحركات في حالة الثبات، أو على التخلص من ثقل وارد في الكلمة في حالة الحذف منها، وقد لاحظت من خلال هذا البحث أن كثيراً من الصيغ الصرفية قائمة على الخفة، وما شذ عن ذلك تم تخفيفه.
- وفي النهاية لا أدعي أنني قدمت في هذا البحث تطبيقاً يكشف عن هذه الظاهرة في كل الصيغ الصرفية، نظراً للشروط التي تحكم مثل هذه البحوث في حجمها وطبيعتها، ولكني قدمت ما يكشف عنها، ويدل عليها، وينبئ عن وجودها في السلوك اللغوي العربي.

المصادر والمراجع

- ابن جني، أبو الفتح عثمان: (١٤٠٨هـ) الخاطريات، تحقيق ذو الفقار شاکر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى. (١٣٧١هـ) الخصائص، تحقيق . محمد علي النجار، المكتبة العلمية بيروت.
- (٢٠٠٠م) سر صناعة الإعراب، تحقيق د. أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، الطبعة الأولى.
- ابن السراج، محمد بن سهل (١٤١٧هـ) الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة (١٤١٣هـ) أمالي ابن الشجري، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (١٤٠٠هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرين.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش ابن علي (د. ت) شرح المفصل، صححه وعلق عليه جماعة من العلماء، دار المنبرية، القاهرة.
- أبو حيان، الأندلسي (١٤١٨هـ) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: (١٤١٧هـ) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الثانية.
- (١٤٠٢هـ) شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق. محمد محيي الدين وآخرون، المكتبة العلمية بيروت.
- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (١٤١٩هـ) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد: (١٤٢٤هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العلمية بيروت، الطبعة الأولى. أسرار العربية، تحقيق د. فخر صالح قداره، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى.
- حسن، عباس (د. ت) النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية عشرة.
- الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (١٣٩٩هـ) الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٤٠٢هـ) الكتاب، تحقيق. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية.

السيوطي، جلال الدين: (١٤٠٦هـ) الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى. (١٤١٨هـ) المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

الصبان، محمد بن علي (١٤١٧هـ) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.

الصيرمي، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق (١٤٠٢هـ) التبصرة والتذكرة، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى.

العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين (١٩٩٠م) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق، محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، القاهرة، الطبعة الأولى.

القرشي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف (١٤٠٧هـ) الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق ودراسة د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، و د. محسن سالم العميري، إحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى.